



قرار وزاري

رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ م
بشأن مركز الحبس الاحتياطي

وزير الداخلية :

بعد الإطلاع على قانون وأنظمة السجون - ١٩٦٤ ،
وعلى قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ ،
وتعديلاته ،
وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢ ،
المعدل بالقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥ م ،
وعلى المرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٤ م بإعادة تنظيم وزارة الداخلية وتعديلاته .

قرر :

مادة (١) يخصص مركز توقيف الحوض الجاف لإيداع المحبوبين احتياطياً على ذمة التحقيق أو المحاكمة الصادر بشأنهم أوامر من أعضاء النيابة العامة أو قضاة التحقيق أو المحاكم ، ويسمى مركز الحبس الاحتياطي .

مادة (٢) تكون تبعية مركز الحبس الاحتياطي لإدارة الإصلاح والتأهيل .

مادة (٣) يتولى المفتش العام الإشراف والرقابة على مركز الحبس الاحتياطي وكافة مراكز الإصلاح والتأهيل والتوفيق التابعة لوزارة الداخلية .

مادة (٤) على المفتش العام والمعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

الفرقة الركنا
وزير الداخلية
راشد بن عبد الله آل خليفة

صدر بتاريخ : لا ربيع الأول ١٤٣٣ هـ
الموافق : ٣٠ يناير ٢٠١٢ م
١٢/٨٨ ع